

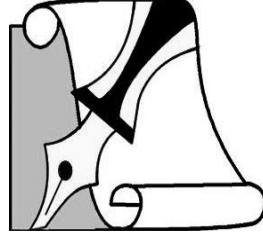


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## وجه إسرائيل البشع: دعم الاستبداد في المنطقة والعالم

### ١ - مدخل:

يعدّ كيان العدو قوة عسكرية هائلة في المنطقة. تلك حقيقة، لكن القوة الإسرائيلية لا تفسّر، وحدها، تفرّده بمصير المنطقة وتجزّؤه على حقوق العرب واستباحة حياتهم. ولا يفسّر الدعم الأميركي للكيان والتعاطف الدولي معه، وحدهما أيضاً، الاستقواء الإسرائيلي الذي تجسّد على مدى عقود تحدياً للقرارات الدولية واحتلالاً لأرض العرب وارتكاباً للمجازر بحق الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين وسواهم.

لقد أقيم الكيان الصهيوني من الأساس على الإرهاب والعنف والإجرام والسلب والنهب والتخريب والكذب والتزوير وارتكاب المجازر البشرية. وهو مدين بوجوده إلى الفكر النازي المادّي المتطرّف الذي يقدّس القوة ويستهين بالحق والعدل والأخلاق، وإلى منظمات إرهابية قاتلة كالهغانا وبيتسلا شتيرن التي منها تكوّن الجيش الإسرائيلي في ما بعد، وإلى قيادات مُلحّدة ومجرمة مثل بن غوريون وديان وشارون ورابين وبيريس وبيغين. أمّا دولة الكيان الغاصب "إسرائيل" فقد أثبتت خلال مختلف المراحل بأنها دولة الإرهاب والتوحّش بامتياز، ولذلك أيدت ودعمت واستخدمت منظمات خارجة عن نطاق الإنسانية والقانون الدولي مثل داعش والنصرة. وفي هذا الصدد نتذكّر مجزرة دير ياسين واغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت العام ١٩٤٨، ومذابح قبية واللد والرملة، وصبرا وشاتيلا في بيروت العام ١٩٨٤، ومجزرتي قانا في جنوب لبنان ومجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، وانتهاء بحوادث القتل والاعتقال والهدم وتجريف الأراضي، والحفريات تحت المسجد الأقصى بقصد هدمه وبناء هيكل سليمان المزعوم مكانه، وقصف غزة بالفوسفور الأبيض المحرّم دولياً. هذه الجرائم كلّها إنّما تشكّل شواهد يومية شاخصة ودامغة أمام الملأ، وهي مصداق لمقولة يغال ألون: "إن لكل دولة جيشاً يحميها، ولكن

إسرائيل عبارة عن جيش له دولة". ويقول جابوتنسكي مخاطباً الصهيوني: "كل إنسان آخر على خطأ، وأنت وحدك على صواب. لا تحاول أن تجد أعذاراً من أجل ذلك، فهي غير ضرورية، وهي غير صحيحة. وليس بوسعك أن تعتقد بأي شيء في العالم، وإذا اعترفت، ولو لمرة واحدة، بأنّ خصومك قد يكونون على صواب لا أنت، فهذه ليست الطريقة لتحقيق أي أمر. لا توجد في العالم إلا حقيقة واحدة، وهي بأكملها ملكك أنت وحدك".

على ضوء ما تقدّم نوّكد أن تاريخ البشرية لم يشهد قطّ إرهاباً يشبه الإرهاب الصهيوني ضد الشعب العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً، حيث فاق في وحشيّته وفظاعته، جميع الجرائم والمذابح التي جرت في مسار تاريخ الحروب والصراعات القديمة والحديثة.

في هذا السياق يقول ابراهام راينوفيتش سفير "إسرائيل" الاسبق لدى واشنطن: "إن إسرائيل التي لا يوجد فيها أي قوانين ضد اغتيال الزعماء الأجانب حققت معظم نجاحاتها في ملاحقة الإرهابيين بالاقتراب منهم بما يكفي لضمان قتلهم"، ومن العمليات التي قامت بها "إسرائيل" واعتبرتها ناجحة، عملية اغتيال أبو جهاد، القائد العسكري الفلسطيني، في تونس العام ١٩٨٨. والمعروف أن وزير الدفاع الأسبق أيهود باراك كغيره من كبار العسكريين الإسرائيليين، قد شارك شخصياً في العديد من عمليات التصفية والاعتقال ضد القادة والكوادر الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والمصريين. وعلى هذا الصعيد نذكر عملية فردان في بيروت واطتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة، ثم اغتيال الشيخ احمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والسيد عباس الموسوي والشيخ راغب حرب والقائد عماد مغنية وغيرهم من قادة الجهاد والنضال ضد الاحتلال والاطغصاب الإسرائيلي، وهذا كله غيض من فيض الإجراء الصهيوني الذي لا ينتهي.

٢ - دوافع الإجراء:

بناءً على ما تقدّم قد يتساءل أي إنسان مُحايد وموضوعي: ما الذي يدفع اليهود إلى سلوك طريق الإرهاب والعنف والاستبداد والقتل؟ والجواب على ذلك يكمن في ثلاث مرجعيات فكرية وعملية هي الآتية:

أ- النصوص الدينية المزعومة: حيث نجد أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية تتميز عن معظم العقائد الأخرى بتبنيها نصوص الدين اليهودي المزعومة ودروس التاريخ العسكري لليهود كمرجعيتهم ونبراس جنباً إلى جنب مع الدروس المستفادة من التاريخ العالمي للحروب قديماً وحديثاً. ففي أسفار التوراة المزيفة التي يتداولها اليهود ويفسرها التلموديون، تقرير لشريعة الحرب والقتل في أبشع صورة من صور التخريب والتدمير والإهلاك والسبي والإبادة الجماعية. فقد جاء في سفر التثنية في الإصحاح العشرين عدد ١٠ وما بعده: "حين تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك بالتسخير، ويستعبد لك، وإن لم تسالمك بل عملت معك حرباً، فحاصرها، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم، وكل ما في المدينة، كل غنيمتها فتغنمها لنفسك، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاهها الرب إلهك. هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً التي ليست في مدن هؤلاء الأمم هنا، وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيباً، فلا تُبق منها نسمة ما، بل تحرمها تحريماً" أي تقتك بها وتبيدها.

ب- الغايات والأهداف القومية الاستراتيجية لـ "إسرائيل": إذ جاء في النظرية الإسرائيلية الأمنية الجديدة، أن الغاية القومية العليا للكيان الغاصب لم تتغير منذ نشأتها (إقامة إسرائيل الكبرى اليهودية النقيّة كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط). ولتحقيق ذلك في المرحلة المقبلة فإن على "إسرائيل" أن تستعين بعملية السلام المزعومة وبالمعاهدات وعمليات ترسيم الحدود من أجل ضمّ ما تستطيعه من المناطق التي احتلتها العام ١٩٦٧، والتي يمكن أن تحقّق متطلبات أمنها من وجهة نظرها الجيوستراتيجية، وتكفل لها الحصول على مصادر مياه وطاقة إضافية، وفرض شرعيّتها على الأراضي التي سيتم ضمّها إليها مع إخلاتها من السكان العرب والمسلمين حفاظاً على الهوية اليهودية، على أن تعمل الاستراتيجية العسكرية على تحقيق

ذلك من خلال الإرهاب أو ما يُسمّى الردع الوقائي والانتقامي الجسيم، وتأمين عمليات الضمّ والاستيطان وتهويد الأراضي والتحكّم في المنطقة سياسياً وإقتصادياً وثقافياً وأمنياً.

ج- إحياء الحضارة اليهودية القديمة، بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتمع الإسرائيلي وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسي عنصري خلاصي، وذلك من خلال تنشيط الثقافة والتاريخ اليهوديين في نفوس الشبيبة اليهودية، وإحراز التقدّم والرقى في جميع المجالات العلميّة والتقنيّة، وزيادة نفوذ اللوبيات وجماعات الضغط الصهيونية في الدول الكبرى وتقوية النفوذ اليهودي في روسيا وباقي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية، مع العمل في الوقت نفسه، وهنا بيت القصيد، على زرع ونشر عوامل التعصب والتفرقة المذهبيّة والطائفيّة والتشتّت والتحرّب الفكري والعنصري والمذهبي في البلدان العربية والإسلامية، بما يؤدي إلى زيادة التطرّف الديني التكفيري وتفاقم الصراعات البينيّة بين العرب والمسلمين والقضاء على فكريتي القومية العربية، والتضامن الإسلامي الحضاري، على أن تستبدل بهما فكرة التطبيع الاقتصادي والتعاون الإقليمي الشرق أوسطي وتوظيف الأصولية الإسلامية وأيديولوجيات الأقليات لصالح التوسّع الإسرائيلي، وذلك بالتعاون الوثيق مع قوى الاستعمار العالمي القديم والحديث.

### ٣ - التطرّف في القوانين والممارسات:

يتجلّى الاستبداد الإسرائيلي تجاه الشعوب العربية عموماً والفلسطينيين خصوصاً في الممارسات الآتية:

أ- القوانين العنصرية في دولة الكيان: حيث تعتبر وثيقة إعلان الدولة العام ١٩٤٨ خير ما يعبر عن هذه العنصرية إذ ورد فيها حرفياً «إن إسرائيل هي دولة اليهود» وليست دولة كل مواطنيها كما هو مألوف في الدول الديمقراطية الطبيعية، ومن هذه الوثيقة انبثق العديد من القوانين الأساسية في «إسرائيل» التي تنضح بالعنصرية والإرهاب، ومن أهمّها «قانون العودة وأملاك الغائبين» الذي يحرم الفلسطينيين من أرضهم وممتلكاتهم. ويمكن الاستدلال أيضاً بشكل

عملي على الاستبداد والتمييز العنصري الصهيوني في التمييز الصارخ بين اليهود والفلسطينيين أمام المحاكم اليهودية، فاليهودي الذي يقتل فلسطينياً بدون أي مبرر لا يحكم عليه بالعقوبة نفسها التي يحكم بها على الفلسطيني الذي يقتل يهودياً، وغالباً ما تتم تبرئة اليهودي ومعاقبة العربي وفق مبدأ «العربي الجيد هو العربي الميت» في نظرهم.

ب - اعتماد مصطلح «الإرهاب الوقائي» كذريعة سياسية استبدادية خرجت به توصيات المؤتمر اليهودي المعقود في بازل بسويسرا منذ العام ١٨٩٧.

ج - الإمكانيات التكنولوجية المسخرة لخدمة الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية التي سهّلت القدرة على الاختراق وحرية الحركة لشبكات الموساد الإسرائيلي في العديد من البلدان العربية، مما جعل الحكومة الإسرائيلية تمارس سياسة التصفية والاعتقالات والتخريب وزرع الفتن كهدف استراتيجي في الفكر العسكري والأمني الإسرائيلي، مبررة ذلك بذريعة الردع ومكافحة «الإرهاب» - أي مقاومة الاحتلال أينما كانت.

د- استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي استمرار الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات الثنائية والدولية، الأمر الذي أدى إلى عجز فلسطيني وعربي واضح في مقاومة الاحتلال والغطرسة الإسرائيلية، ما عدا لبنان الذي استطاع بتضامن جيشه وشعبه ومقاومته أن يدحر العدوان والاحتلال بقدر واضح من الإذلال للعدو لم تشهد له المنطقة مثيلاً قط من قبل.

هـ- الصمت الدولي تجاه إرهاب الدولة الصهيونية حيث نجد أن المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي تطبق سياسة المعايير المزدوجة والنفاق السياسي خصوصاً في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، كذلك نجد «حق الفيتو» الأميركي الذي يعطّل أي مشروع عربي أو دولي لإدانة العدوان أو أي شكوى عربية من شأنها أن تمسّ بأمن أو سمعة الكيان حتى لو كانت مجرد إدانة شكلية أو لفظية فقط. وهذا الواقع يشكّل حافزاً للإسرائيليين للاستمرار في إرهابهم واستبدادهم وإجرامهم المنفلت من عقاله ضد الشعوب العربية وارتكاب المجازر بلا وازع قانوني أو ديني أو أخلاقي.

#### ٤ - واقع التخادم بين الكيان والاستبداد العربي:

يقول الكاتب الإسرائيلي آوف بن: «قامت سياسة إسرائيل الإقليمية على ترتيبات وعلى توازن للرب مع الجنرالات الديكتاتوريين العرب. لقد نُظر إلى سلطتهم على أنها حاجز طبيعي يقي إسرائيل من غضب الرعا ع في الشارع العربي». ويحذر الكاتب الولايات المتحدة من محاولة «نشر الديمقراطية في المنطقة بدون رقيب». هذه هي "إسرائيل" إذن حليفة الديكتاتورية العسكرية القاهرة والظالمة والمفسدة في العالم العربي قلباً وقالباً. وعلى هذا الأساس، تمت اتفاقية السلام مع مصر والأردن، ومع ياسر عرفات وورثته، وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى قانون اللعبة مع البقية. ويحذر الكاتب الولايات المتحدة من محاولة "نشر الديمقراطية من دون رقيب"، مما أدى إلى وصول "حماس" إلى السلطة. أما أسوأ ما سيحدث بالنسبة لـ "إسرائيل" فهو أن تضرب موجة الديمقراطية الأردن، "حليف إسرائيل الاستراتيجي"، ومصر، "التي تملك طائرات أف - ١٦، يضيف: "ديمقراطية بدون رقيب! يا لها من كارثة!". والواقع أن حالة العجز والهوان والاستكانة الشعبية في العالم العربي ليست سوى مؤشّر على ما هو مطلوب إسرائيلياً وأمريكياً. لقد غصّت السجون العربية بالمناضلين الحقيقيين ودعاة الديمقراطية والتحرّر فقط من أجل عيون العدو.

لقد بنى قادة "إسرائيل" كل استراتيجياتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية للهيمنة على المنطقة والتحكّم بها على مبدأ دعم الخيار الأمني العسكري الديكتاتوري في قمة السلطة في منطقتنا العربية والإسلامية، فهذا الخيار هو الأنجع والأسلم بالنسبة للصهيونية والأكثر قدرة على تلبية حاجاتها وفرض استتباب الأمن والهدوء لصالحها. فالقادة المستبدّون في منطقتنا، وما أكثرهم، يقايضون فسادهم ووحشيتهم وتشبّثهم بالسلطة بتلبية المتطلبات الإسرائيلية المتمثلة أولاً وقبل كل شيء بكبح جماح الشارع، وكمّ الأفواه وقتل روح الاعتراض أو المقاومة ووضع الأحرار في الأقيية المظلمة كي تنام "إسرائيل" قريرة العين. وبالتالي فإن لـ "إسرائيل" والأنظمة العسكرية الفاشية في المنطقة مصلحة مشتركة في أن تبقى هذه الشعوب خائفة ومستلبة الإرادة والقدرة والرأي. إنه حلف الشياطين الذي يحارب من أجله هؤلاء الطغاة بالنواجذ والأنياب لبقائه على قيد الحياة. إننا إذن أمام معادلة واتفاق ضمني غير مكتوب وغير معلن، بين هذه الأنظمة الرجعية



المتخلفة والكيان الصهيوني الغاصب والقاضية بمقايضة الاستبداد العسكري بالبقاء في السلطة، وكلما أمعنت هذه الأنظمة العسكرية الفاشية في القمع والطغيان كلما حصلت على درجات عالية في تقييم الأداء السياسي ورضى من يدير هذه اللعبة القذرة وغير المتكافئة وبالتالي تفويضاً أطول للاستمرار في السلطة، والشواهد على ذلك لا تحصى منذ شاه إيران وحتى حسني مبارك في مصر والقذافي في ليبيا وبن علي في تونس والحبلى على الجرار في سائر الأنظمة الاستبدادية في المنطقة.

لقد كان أحد شروط هذه المعادلة زرع التخلف، وإنتاج الفقر والجهل وتغريب المجتمعات وإضعاف القدرة على المقاومة وتقويض الأسس التي تقوم عليها الدول الحديثة ونشر الفساد على أوسع نطاق، لكي تبقى "إسرائيل" الوحيدة القوية في الميدان. وها هي تلك المعادلة تؤتي أكلها بأن أصبحت "إسرائيل" هي المهيمنة في هذه المنطقة، بينما تداعت تلك الدول والأنظمة العسكرية القاتلة وأصبحت شرادم وكيانات ضعيفة مفككة وهشة تصارع من أجل البقاء في وجه شعوب فاض بها الكيل بعد ثورة الياسمين في تونس. ومهما تفعل "إسرائيل" فلن تكون قادرة على أن تكافئ هذه الأنظمة على إنجازاتها لكن بعد أن افتضحتها الشعوب التي بدأت تقاوم وتكسر قيودها أخيراً. وإنه لمن السخف والسذاجة أن يعتقد دعاة الليبرالية العرب بأن "إسرائيل" أو أمريكا تفضّلانهم على الجنرالات الساقطين. فأخر ما تبتغيه "إسرائيل" والغرب في منطقتنا هو انتشار الديمقراطية أو تشجيع الليبرالية. و"إسرائيل" لن تعمل على الإطاحة بأي نظام ديكتاتوري جنرالي عربي إلا إذا وجدت بديلاً أكثر طغياناً وشمولية. فالديموقراطية الحقيقية في العالم العربي خط أحمر. ولكي نزيل الغشاوة عن عيون المنبهرين بالدعوات الأمريكية والإسرائيلية القديمة الجديدة لدمقرطة المنطقة وتخليصها من رقبة الشمولية والاستبداد، نذكّر فقط بما قاله أحد السياسيين الإسرائيليين ذات مرة حين سئل عن دور "إسرائيل" بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء مهمتها في مواجهة الشيوعية والمدّ الاشتراكي في المنطقة العربية، فأجاب بكلماتٍ تتطابق تماماً مع كلمات الكاتب الإسرائيلي ألوف بن المذكور آنفاً: «إن إحدى أهم مهام إسرائيل في المستقبل هي حماية الأنظمة العسكرية من السقوط» أمام أي ثورات شعبية أو انقلابات جماهيرية. أي أن

هناك تحالفاً عضوياً مفضوحاً بين الديكتاتورية الأمنية الفاسدة والهادرة للكرامات والثروات والصهيونية المُجرمة في المنطقة العربية.

ولعلكم تتذكرون أن عنتره بن شداد لم يصبح بطلاً إلا بعد أن تخلّص من عبوديّته، فعندما طلب منه أبوه أن يقاتل قال قولته الشهيرة: «العبد لا يكر يا أبتى»، فقال له: «كر وأنت حر»، فانطلق يقاتل بشكلٍ أسطوري. بعبارةٍ أخرى، «لا يحزّر الأوطان إلا أحرارها». ومعاذ الله أن يكون جنرالاتنا الطغاة وحكامنا الفاسدين أحراراً إلا في التكيل بالشعوب والأوطان وجعلها لقمة سائغة في فم الأعداء والطامعين وهم عندما ستنتهي أدوارهم سوفى يلقون في مزبلة التاريخ والشواهد على ذلك لا تُحصى.

على صعيدٍ آخر إن ما يجري في قطاع غزة من حرب إبادة ترتكب فيها "إسرائيل" جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، لا ينبغي أن يفصل عمّا تؤدّيه من أدوار تخريبية وإجرامية أيضاً في كل من العراق وسورية وليبيا الغارقة في حروب أهلية مدمرة لا يبدو في الأفق بصيص أمل في أن تضع أوزارها قريباً. فهذه الحروب المدمرة التي لـ"إسرائيل" دور فعّال فيها، هي على تعدّدها واختلاف عناوينها، تختصر ما تعرفه المنطقة العربية من فوضى هدامة أوشكت أن تقضي على الأخضر واليابس، وتضعف في النفوس روابط الأخوة الدينية والوطنية وقيم الإسلام السمحة، بحيث أصبح القتل هو سيد الموقف، سواء كان بيد الأشقاء من الوطن، أم بيد الأجانب المغرّرين بهم المدفوعين إلى الانخراط في ارتكاب الجرائم تحت راية الإسلام البريء منهم أجمعين، أو من الإسرائيليين الذين تدعمهم الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية النافذة، وتبرّر عدوانهم على الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية. وفي جميع الأحوال، يحصد القتل المواطنين العرب، وتدمّر الحرب الحياة في بلدان عربية نكبت بالكوارث، وحوصرت بالأزمات، وكتب عليها أن تعاني من قمع الحكام وبطشهم واستبدادهم، ومن الإرهاب القاتل الذي يمارسه من يدّعي الانتماء إلى الدين، وتعاني من عدوان إسرائيلي غاشم لم يجد من يتصدّى له بما يلزم من ردع مادي ومعنوي. فهل من المصادفة في شيء أن تتواطئ هذه القوى الباطشة، وأن يتزامن التوقيت الذي اختارته لإضرام نيران القتل والدمار والخراب والفوضى في هذه الدول العربية؟ وهل من

المصادفة أن يدخل العراق وسورية واليمن وليبيا النفق المظلم الذي لا نهاية له، وتشتعل فيهما نار الطائفية المقيتة وأن تنهار الدولة في ليبيا وتتردى الأوضاع فيها، وأن يدمر قطاع غزة الفلسطيني ويقتل المواطنون الفلسطينيون بهذه البشاعة والهمجية والوحشية على مرأى العالم ومسمعه، من دون أن يتحرك المجتمع الدولي التحرك السريع اللازم والمطلوب؟

إن الحسابات السياسية الدقيقة، تؤكد أن هذه الأحداث المروعة المزلزلة المتسارعة والمتزامنة، لا يمكن أن يكون وقوعها مصادفة من المصادفات، وإنما هي تتدرج في إطار مخطّط أميركي صهيوني رجعي عربي بعيد المدى يرمي إلى تدمير المنطقة، وتمزيق شعوبها وإضعافها، حتى تبقى "إسرائيل" وأنظمة الفساد والعمالة والإجرام هي القادرة على فرض وجودها غير الشرعي، وإملاء شروطها الجائرة، والتحكّم بمصير المنطقة وشعوبها، ومن ورائها الولايات المتحدة التي تزعم نفاقاً بأنها حامية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي كله، بينما هي متورّطة في دعم الفساد والظلم والعدوان الإسرائيلي، وفي تأييد الاستبداد والقمع اللذين تمارسهما الأنظمة الطائفية في كل من السعودية والإمارات وقطر وتركيا والأردن والبحرين، حتى أن المنطقة باتت تقف اليوم على مفترق طرق؛ فإما أن تصمد وتثبت وتدافع عن الحقوق والمكتسبات، وهذا ما يحصل فعلاً، وإما أن تسقط وتنهار وتتلاشى. وفي الحالتين، توقف الأمر على المقاومة الشريفة الباسلة وعلى الإرادة السياسية الواعية والرشيدة والمسؤولة، كما توقف على الشجاعة والجرأة في اتّخاذ القرارات الحاسمة المناسبة في الأوقات العصيبة، الأمر الذي تجلّى في الانتصارات المجيدة والمذهلة بوجه الرجعية والصهيونية والاستكبار العالمي. إنها معركة البقاء على الأرض العربية ذات السيادة الكاملة التي يتوجّب أن ينخرط فيها كل من يغار على هذه الأمة ويشغله أمر مستقبلها وتطوّرها ويتحمل المسؤولية عن كل ذلك في الموقع الذي يشغله.

##### ٥ - الديمقراطية المشوّهة:

تزعم "إسرائيل" بأنّها "دولة" ديمقراطية تنتمي إلى العالم المتحضّر، لكنها في الواقع تمرّغ وجهها القبيح بالمساحيق الأخلاقية، في حين أن جرائمها وممارساتها البربرية أكثر من أن

تُحصى. والأمر الذي يُثير السخرية أنها تحاول تقديم نفسها كدولة مسؤولة لديها منظومة قيمية وأخلاقية، وهو أمر يرفضه الواقع وينم عن فُصام في الشخصية الإسرائيلية العامة، ومن أمثلة ذلك: تأييدها للنزاعات الاستقلالية لدى عدد من الشعوب ودعمها بحماسة استقلال جنوب السودان، وتأييدها لاستقلال الأكراد وتظاهرها مع الشعوب التي تتعرض للقمع والاستبداد، كما نراها تهرع أثناء الكوارث والزلازل وترسل أطقمها الطبية والإغاثية لتقديم يد العون للشعوب المنكوبة، في محاولة لإظهار نفسها بمنظر الدولة المسؤولة والأخلاقية، وكل هذه المواقف تتناقض في الواقع مع كونها دولة محتلة تمارس التمييز العنصري والإذلال وتشن الحروب ضد الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة. في المقابل لا يملك العرب والفلسطينيون إلا التعاطف مع قضايا التحرر لشعوب العالم، ويرفضون كافة أشكال التمييز والعنصرية والاضطهاد والاستبداد، كما لا يملكون إلا التعاطف مع كافة اللاجئين في كافة أرجاء العالم، والدعوة إلى رعايتهم والعمل على احتضانهم وإنهاء بؤسهم وشقائهم، وهذا يقودنا إلى تسليط الضوء على بعض الأمراض المتفشية في "إسرائيل"، وكشف تناقضاتها، في هذا المجال خاصة أنها تستغل الأكاذيب والمراوغة لتقديم نفسها بصورة مغايرة لحقيقتها وكأنها "دولة أخلاق" تتسم بإنسانية مرهفة.

لن نتوقف أمام لوحة التناقضات والصراعات الداخلية لهذا الكيان، وما تنطوي عليه من تمييز إثني وطبقي وصور فاضحة تخرق بديهيات العلاقات الإنسانية الطبيعية، كما لن نتوقف أمام التشوهات التي تعاني منها مركبات المجتمع الإسرائيلي، فهي معروفة، ولكننا سنتطرق إلى اندماج الإسرائيليين في جدال ساخن حول قضية واحدة معبرة تفضح حقيقة الوجه البشع لهذا الكيان وهي قضية استيعاب أو طرد اللاجئين الأفارقة.

يعيد المفكر العالمي "ريموند بومان فيري" تنامي ظاهرة تدفق اللاجئين نحو الشمال بأنها (نتاج للحدثة السائلة، إذ تزايدت أعداد الفقراء والمهمشين في عصر العولمة وتجري عملية إنقال مليارات البشر، وقذفهم إلى هامش الحياة، إذ تغدو الجماعات البشرية الفقيرة أقرب إلى النفايات البشرية بحسب ثقافة العولمة)، ويقول بومان في كتاب الأزمنة السائلة (إن اللاجئين هم التجسيد

الحقيقي لما نسميه النفايات البشرية فليس لهم وظيفة نافعة يقومون بها في بلد الوصول أو الإقامة المؤقتة، وليس لهم نية أو إمكانية باستيعابهم واندماجهم في الجسد الاجتماعي الجديد)، ويضيف في الكتاب ذاته: "لقد باتت الدول الفقيرة تصدّر اللاجئين المعدمين بعد أن تمّ نهب مواردها من قبل الشركات الأجنبية العملاقة، وأينما ذهب اللاجئون، فهم مرفوضون وغير مرحّب بهم، فهم مصدر إزعاج وقلق بالنسبة للدول المضيفة، الأمر الذي فاقم من مأساتهم واغترابهم وتدهور أوضاعهم.

بدوره، يقول "اريك هوبس باوم" في مؤلفه "أزمة متصدعة": ( المهاجرون اليوم يعيشون ثلاثة عوالم: عالمهم الخاص بهم، وعالم البلد المهجر، وعالم البلد الكوني، الذي صار ملكية مشتركة للبشرية بفضل التكنولوجيا والمجتمع الرأسمالي الاستهلاكي الحديث ومجتمع الوسائط). إذاً فقضية اللاجئين هي قضية عالمية ناجمة بالأساس عن تمركز الثروات التي تقود إلى الحروب والفقر والمجاعات في مختلف البلدان الفقيرة. وعند العودة إلى قضية اللاجئين الأفارقة في "إسرائيل" وما شغلته مؤخراً في الرأي العام يفترض التنويه إلى أن استقبالهم منذ البداية لم يبعث بالارتياح لدى الدولة والمجتمع العبريين، ونسبت إليهم في السنوات الماضية جرائم عديدة، وهو ما كان محفزاً للكيان لبناء جدار فاصل مع الحدود المصرية لوقف تدفق اللجوء الأفريقي إليها، لكن ما حجم اللجوء الأفريقي إلى "إسرائيل"؟ في سياق الإجابة عن هذا السؤال، كشفت عنها الصحف الإسرائيلية مؤخراً، إذ أشارت صحيفة "يديعوت أحرنوت" بعددها الصادر في ٢٦/١/٢٠١٨، بأنه وصل إلى "إسرائيل" نحو ٦٤ ألف لاجئ أفريقي، ٩٢% منهم تدفقوا من أريتريا والسودان، وجرى الزج بهم في هوامش البلدات الإسرائيلية وضواحي المدن الفقيرة، وعملت الكيان على تجميع الآلاف منهم في معسكرات اعتقال في صحراء النقب، وطوال السنوات الماضية تم إجراء عملية ترحيل لهم إلى بلدانهم الأصلية، أو إلى بلد ثالث حتى تبقى منهم قرابة ٣٥ ألف لاجئ. ولدى "إسرائيل" قرار بترحيلهم جميعاً إلى بلد ثالث، وأدعت الحكومة الإسرائيلية أنها عقدت اتفاقاً مع رواندا لاستقبالهم، والتي تقوم بدورها بإعادة تهجيرهم إلى دول أخرى حال وصولهم. وتطوّرت هذه القضية في الأشهر الأخيرة بعدما رفع اللاجئون التماساً إلى

المحكمة العليا الإسرائيلية لوقف عملية ترحيلهم بوصفهم لاجئين سياسيين، وقد تحركت فئات في أواسط المجتمع العبري للتعاطف مع هؤلاء اللاجئين، وتدعو إلى استيعابهم في الكيان، ومن بين هذه الفئات ناجون من "الهولوكوست" الذين وصفوا ترحيل هؤلاء اللاجئين بمثابة قتل لهم، كما رفض طيارون من شركة ال-عال نقلهم على متن الطائرات من باب التعاطف معهم، وتعاطفت نخبة من الأكاديميين والمفكرين والدبلوماسيين مع اللاجئين، واعتبروا ذلك إساءة إلى "إسرائيل" وسمعتها الأخلاقية في العالم، إضافة إلى تعاطف قطاعات أخرى أثارت هذه القضية في مواقع التواصل الاجتماعي. وفي إطار ما نشرته "يديعوت أحرنوت" حول هذه القضية، يقول "يوسي ادلشتاين"، مدير دائرة الهجرة في وزارة الداخلية الإسرائيلية، في دفاعه عن قرار الحكومة "أن ما يجري لا يُعدّ طرداً وإنما إبعاداً"، وهو عذر - عدا أنه أقبح من ذنب - فهو يحمل من السخرية أنه اعتبر الإبعاد مسألة أخلاقية، بينما الطرد مسألة مُنافية للأخلاق. ويلعب "ادلشتاين" على وتر "الهولوكوست" لتغطية قرار الحكومة بقوله (والذي أحد الناجين من الهولوكوست، وعندما يقول أحد الناجين من المحرقة أنكم ترسلون اللاجئين إلى الموت فذلك يؤلمني، كما أننا منحنا تأجيلاً للإبعاد حتى شهر نيسان حتى يقرروا العودة إلى بلدانهم أو الترحيل إلى دولة ثالثة). وكشف "ادلشتاين" عن طرد حكومته لـ ٥٥٠٠ متسلل غير شرعي في سنة ٢٠١٧، مبرراً ذلك الفعل بالقول: (نحن لسنا الدولة الوحيدة التي تطرد اللاجئين) وهذا كلام منسجم تماماً مع منطق الدولة، لا سيما إذا كانت "دولة إسرائيل" المعروفة بسياساتها العنصرية، أما الغريب فهي تلك الصحوة الأخلاقية من جانب قطاعات الرأي العام التي تبدو مُنافية للواقع في "إسرائيل"، إذ يتناسون آلاف الممارسات التي تنتهجها دولتهم بحق الشعب الفلسطيني في كل يوم.

أمّا مديرة القسم الجماهيري في مركز اللاجئين "سيجال رونز" فتُبدي احتجاجها على سلوك حكومتها في حق اللاجئين بقولها: (إن حكومة إسرائيل تزعم أنها توصلت إلى اتفاق مع دولة روندا لاستقبال اللاجئين، ولكن روندا أنكرت وجود مثل هذا الاتفاق)، وتضيف "رونز" (نحن نُبدي احتجاجنا ونرفض قرار حكومتنا في طرد هؤلاء اللاجئين بالقوة)، لكن أغرب ما قالته هذه السيدة (نحن كدولة لدينا التزامات قانونية وأخلاقية لقد أخذنا على أنفسنا جزءاً من سلوك الدولة

الديمقراطية بالالتزام بالدفاع عن اللاجئين، وها نحن ندوس هذه الالتزامات. إن سلوك حكومتنا (يعتبر وقاحة). ونحن نتساءل أين تعيش هذه السيدة في السويد أم في النرويج؟ أين هي التزامات "إسرائيل" القانونية والأخلاقية تجاه اللاجئين؟ وإذا كانت مُتعاطفة مع قضايا اللاجئين فلماذا لا تتعاطف مع ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين شرّدتهم دولتها ويعيشون في مخيمات منذ أكثر من سبعين عاماً؟!

في هذا السياق يقول "ايريك هوبس باوم" في مؤلفه "العولمة والديمقراطية والإرهاب": (ثمة كلمات لا يجب أن ينتسب إليها أحد من الناس: العنصرية والإمبريالية، وثمة كلمات أخرى يدّعي الكل نسبه إليها كالأمهات والبيئة، والديمقراطية واحدة من هذه الكلمات التي يحاول الكل أن يلتصق بها وينسبها لنفسه)، فهذه الفئات التي تزعم تعاطفها مع اللاجئين، مصابون على ما يبدو بـ"الشيذوفرنيا" إذ أنهم يتجاهلون ممارسات دولتهم اليومية في حق الفلسطينيين، أما المشهد اللافت الذي أبرزته الصحيفة نفسها، في إطار تغطيتها لقضية ترجيل المهاجرين الأفارقة، مظاهرة مؤيدة بشدة لطرد هؤلاء اللاجئين، إذ حمل المشاركون في التظاهرة لافتات كتب عليها "الإصلاح في جنوب تل أبيب يبدأ بطرد المتسللين"، فمصطلح "المتسللون" هو التسمية التي أطلقها الإعلام العبري تجاه الأفارقة، وهو ما يحتم علينا أن نوضح أن جنوب تل أبيب، هي من الضواحي الهامشية والفقيرة وسكانها من اليهود الشرقيين والأثيوبيين، وتعتبر هذه الضاحية موطن قدم العالم السفلي والعصابات الإجرامية في "إسرائيل" وسكان هذه الضاحية يعانون منذ عقود من الفقر والتهميش والإقصاء، وفوق كل ذلك يرون أن إصلاح عالمهم يبدأ بطرد هؤلاء اللاجئين البائسين وكأن هؤلاء اللاجئين هم المسؤولين عن هامشية سكان هذه الضاحية، وهذه إحدى الصور الأخرى التي تعبّر عن حالة الانفصام النفسي والأخلاقي في الكيان الغاصب. وعندما يعلن بعض الإسرائيليين عن تضامنهم مع اللاجئين الأفارقة يتعين عليهم أن يتذكروا ٧ ملايين لاجئ فلسطيني لا يزالون يعيشون في مخيمات بائسة منذ سبعين عاماً، وهؤلاء اللاجئون قامت بتشريدهم دولتهم التي تسمّى نفسها "دولة ديمقراطية"، وفي الوقت الذي يستقبل هذا الكيان الآلاف من اليهود المهاجرين سنوياً، يقوم بعملية طرد مُنهج للشعب الفلسطيني من أرض

وطنه، ويمارس بحقّه أفظع الممارسات من قتل وتشريد وهدم البيوت، وإبعاد وحروب وحصار ومصادرة أرضه ومياهه. ففي قطاع غزة يعتبر أكثر من ٧٠% من سكانه لاجئون لم يأتوا من أريتريا والسودان، بل هجرهم الكيان ولا يزال يحاصرهم منذ سنوات طويلة، ويجوعهم ويشنّ الحروب الوحشية المتعاقبة ضدّهم، وارتكب بحقّهم هولوكوست حقيقي في حروب ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤ ولا نسمع صوتاً أو تنديداً بوجه هذه الممارسات.

كذلك ثمة العرب الذين يحملون جنسيات إسرائيلية وهم يشكّلون نسبة ١٥% من العرب والفلسطينيين في الداخل، وهم مهجّرون منذ ٧٠ عاماً ويبعدون مسافات قصيرة عن قراهم وأراضيهم، ولا نسمع من أحد كلمة واحدة تدعو إلى إنصاف هؤلاء اللاجئين. وعندما كشف المؤرّخ الإسرائيلي "إيلان بابيه" عن جرائم التطهير العرقي أثناء نكبة عام ٤٨ جرى ملاحقته وقمعه ومنعه من التدريس في الجامعات الإسرائيلية، ولم نسمع صوت الأكاديميين الموقرين ولا المفكرين المحترمين وهم يدافعون عنه. لم نسمع أصواتهم في التنديد بقانون الحاضر الغائب الذي صادر غالبية الأراضي الفلسطينية، ولم نسمع رأياً واحداً بالأوساط الأكاديمية والثقافية والفكرية يطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

في النقب أيضاً توجد ٣٩ قرية عربية لا يعترف بها الكيان، ويقطنها أكثر من ٧٠ ألف من عرب النقب، وتجرى عملية طرد مُمنهج لهم وتصادر أرضهم وتقام عليها مستوطنات للمهاجرين الغرباء، وتجرى عملية هدم شامل لبيوتهم وقراهم ولا نرى ولا نسمع عن أي موقف أخلاقي مزعوم. وقبل أيام فقط أعلن ترامب عن قطع الأموال الأمريكية عن الأونروا، التي تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، ورئيس حكومة العدو نتنياهو رحّب بهذا القرار ولم تستيقظ ضمائر الإسرائيليين ولا سمعنا شيئاً عن مواقفهم الأخلاقية. وفي كل يوم تجري عملية إصدار التصريحات المُنادية لطرده من تبقى من العرب من ديارهم وإجراء "ترانسفير" جماعي بحقّهم.

لم نسمع تنديداً من قبل الناجين من المحرقة على إحراق الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير، وإحراق عائلة دوابشة، ولم نجد من ينتقد ويندّد بقتل آلاف الأطفال الفلسطينيين، واعتقال الآلاف منهم في سجون الاحتلال. ولم نسمع احتجاجهم على هدم البيوت ومصادرة الأراضي



وبناء جدار الفصل العنصري، ولم نسمع أصواتهم تضامناً مع النساء اللواتي ولدن وأجهضن على حواجز جيش الاحتلال الذي يدّعون أنه أكثر الجيوش أخلاقية في العالم. أين احتجاجات المثقفين الإسرائيليين على اقتلاع أشجار الزيتون بالآلاف سنوياً على أيدي المستوطنين الرعاع في الضفة الغربية؟ أين التضامن مع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين الذين يكدحون كالعبيد في "إسرائيل" وبأجور زهيدة جداً، وفوق كل ذلك تجري عملية مطاردتهم من قبل الشرطة واعتقالهم والزج بهم في السجون لأتفه الأسباب، علماً أن هؤلاء العمال هم سكان البلاد الأصليين وليسوا لاجئين أو مهاجرين غرباء. لا يوجد أحد في هذا الكيان المشوّه يحتج على شعاري "الموت للعرب" وشعار "العربي الجيد هو العربي الميت" التي يجري تجسيدها عملياً في الشارع بشكل يومي. ولا يوجد أحد من الإسرائيليين يُدين سياسات الكيان الذي يبيع السلاح بملايين الدولارات لعشرات الدول الفقيرة، وتحديداً الدول الأفريقية التي تذبح شعوبها وتحولهم إلى لاجئين يهربون من الموت والمجاعات. ومن المفارقات أنّ طياري شركة ال-عال الذين رفضوا ترحيل هؤلاء اللاجئين لأسباب أخلاقية هم ذاتهم الطيارون الذين نقلوا شحنات السلاح إلى إرتيريا وجنوب السودان وروندا، ممّا ساهم في إنكفاء نيران الحروب الأهلية وتحويل الناس إلى لاجئين يتدفقون إلى مختلف بلدان العالم، بما فيهم اللاجئين ذاتهم المتواجدون حالياً في الكيان.

إن المجتمعات الاستيطانية التي تقوم على أنقاض الشعوب وتمارس قهرها اليومي لها لا يمكن أن يكون لها أخلاق تتفاخر بها، ومن كان يبحث عن قضية ليناضل تحت رايتها ويثبت من خلالها حسّه الإنساني وموقفه الأخلاقي، فعليه أن ينظر حوله ويفتح ملف القضايا التي تسبب بها قبل أي شيء آخر.

## ٦ - دور الأسلحة الإسرائيلية في تشويه وجه العالم:

لا شك بأن لـ"إسرائيل" دوراً بارزاً في دعم الأنظمة القمعية وارتكاب جرائم الحرب وإثارة النزعات والفتن الداخلية في مناطق واسعة من العالم بينها: جنوب السودان ورواندا وأذربيجان والكاميرون وتوغو وغينيا الإستوائية ونيجيريا وتشيلي والأرجنتين والفلبين والبوسنة وكولومبيا

وغواتيمالا والبرازيل وليبيريا وساحل العاج وغيرها. وتفيد معطيات وردت في مقابلة أجرتها صحيفة "هآرتس" مع إيتي ماك، وهو محام مدافع عن حقوق الإنسان وناشط من أجل زيادة الشفافية والرقابة على التصدير الأمني الإسرائيلي، بأن "إسرائيل" تحتل المواقع الأولى في العالم لجهة تصدير الأسلحة الفتاكة إلى مناطق النزاعات والحروب الأهلية، وهي في الغالب تقف إلى جانب الأنظمة الظلامية في قمعها لشعوبها، وتغذي بالتالي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، في حين يفرض التكتّم على عملية الاغتناء السريع التي يستفيد منها في الغالب كبار الجنرالات المتقاعدين من الجيش الإسرائيلي بدعم من وزارة الأمن. ويتّضح أن ساحات المواجهة مع الجيش الإسرائيلي هي ساحات لتجريب الأسلحة الإسرائيلية الجديدة والوسائل القمعية قبيل الترويج لها في المعارض الدولية للأسلحة أو لدى تجار وسماسرة الأسلحة أو الأنظمة الاستبدادية، وهو ما أكّده قائد عسكري إسرائيلي سابق عندما صرّح بما معناه أن أنظمة ظلامية قمعية تأتي إلى الكيان لترى كيف تصنع "إسرائيل" ثروة من الدماء الفلسطينية والعربية. ويشمل ما يُصطلح على تسميته في "إسرائيل" بـ "التصدير الأمني" كافة أنواع الأسلحة، وكافة أنواع العتاد الأمني، إضافة إلى تصدير "عقائد قتالية" وتدريب قوات وميليشيات.

ويؤكّد المحامي إيتي ماك، في المقابلة مع صحيفة "هآرتس" أن "إسرائيل" تحتل المواقع الأولى ضمن الدول العشر الكبرى في التصدير الأمني على مستوى العالم، كما يؤكّد أن "إسرائيل" متورّطة في مناطق كثيرة في العالم كانت الولايات المتحدة وأوروبا قد قرّرتا الامتناع عن التصدير الأمني إليها. ويُشير إلى أنّه بات معروفاً أن "إسرائيل" تصدر السلاح لأذربيجان وجنوب السودان ورواندا، كما أنها درّبت ولا تزال تدرب الحرس الرئاسي لعدد من الأنظمة في الدول الأفريقية وغير الديمقراطية، مثل الكاميرون وتوغو وغينيا الاستوائية، وبعضها أنظمة دكتاتورية تقتل وتتهب وتقمع المواطنين الفقراء من شعبها. وتتنشط عدّة شركات حكومية إسرائيلية عملاقة في هذا القطاع مثل "رفائيل - سلطة تطوير الوسائل القتالية"، بيد أن غالبية الشركات هي شركات خاصة أقامها إسرائيليون من أجل جني الأرباح، ويزيد عددها عن ١٠٠ شركة، وأكثر من ٣٠٠ مصلحة مرخصة، وتعمل جميعها تحت مظلة وزارة الأمن التي تصادق على

نشاطها. وتقدم الدول والجهات المعنية بشراء السلاح ميزانيات لذلك، وتقوم وزارة الأمن الإسرائيلية بتحديد من يحصل على التراخيص وكيف ستوزع "الkekة". ومن اللافت، في هذا السياق، أن غالبية العاملين في هذا المجال هم ضباط كبار في الجيش ومسؤولون سابقون في وزارة الأمن أو سياسيون سابقون. وعن الرقابة على عملية التصدير الأمني، يقول ماك، أن هناك موظفين اثنين فقط يقومان بفحص نحو ٤٠٠ ألف طلب مصادقة على التصدير، وهي تضم ملايين الصفحات، من بين ٣٠ موظفاً في شعبة الرقابة على التصدير الأمني. وكان قد كشف مراقب الدولة عما معدله ١٦٠ خرقاً لقوانين التصدير الأمني في السنة، جرى التحقيق في عدد قليل جداً منها، والنتيجة هي فرض غرامات مالية خفيفة، من دون اتخاذ إجراءات جنائية أو سحب تراخيص. وبحسب قوله، فإنه لا أحد يجرؤ على مراقبة الجنرالات السابقين، وأنه بإمكان أي جنرال أن ينهي المسألة عن طريق الهاتف مع وزارة الأمن، كما أنه بالإمكان تحقيق أرباح من التصدير الأمني بدون استصدار تراخيص، وذلك عن طريق الوساطة/السمسرة، مثلما أفاد رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت بشأن إيهود باراك. وتعتبر السمسرة في مجال التصدير الأمني قانونية، وذلك لأن باراك نفسه ووزراء الأمن السابقين لم يكن لديهم "الوقت الكافي" لوضع أنظمة تنظم عملية إصدار تراخيص للوساطة في التصدير الأمني. وقد تبين أن حاجة بعض دول إلى سمسرة تتبع أساساً من كونها يحظر عليها شراء السلاح. ولكن ما حصل في نيجيريا، على سبيل المثال، يفيد أن الولايات المتحدة عرقلت صفقة أسلحة إسرائيلية معها في العام ٢٠١٤ بسبب ارتكاب الجيش النيجيري لجرائم حرب، وفي الشهر نفسه توجه إسرائيلي من نيجيريا إلى جنوب أفريقيا، بتفويض من الاستخبارات النيجيرية لشراء أسلحة، ما يعني أن الوساطة تتجاوز أنظمة الرقابة، وغالبية من يقومون بدور الوسطاء/السمسرة هم جنرالات أو سياسيون سابقون، نظراً لعلاقتهم التي يستغلونها للتوسط في صفقات أسلحة تصل إلى مبالغ خيالية مع دول وجهات تفرض قيود على وارداتها الأمنية. وهذه الإجراءات تدخل في إطار إبقاء القضية قيد التكم وتجنب مناقشتها، والجميع يفضلون تسمية ذلك بـ"التصدير الأمني".

بالنسبة للانتماء السياسي لكبار العاملين في التصدير الأمني، يتّضح أن أكثرهم ممّا يسمّى "اليسار الإسرائيلي". والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هي التي تملّي السياسة، وهذه السياسة تقضي بكسب تأييد الدول عن طريق بيع السلاح. ففي عهد "حكومة اليسار" في فترة اسحاق رابين كانت "إسرائيل" متورّطة في تشيلي والأرجنتين ورواندا والبوسنة، وهي مواقع جرت فيها مجازر رهيبة ضد المدنيين العزل. ويتّضح أيضاً أن قسماً كبيراً من العاملين في التصدير الأمني يفعلون ذلك بهدف الاغتناء السريع، يساعدهم في ذلك صمت وزارة الأمن، وأن ذلك يجري تحت غطاء لإخفاء الهدف الحقيقي، حيث أنه يوجد بين العاملين في مجال التصدير الأمني من كان يُعتقد أنهم يعملون في الخارج في مجال الزراعة والريّ، ولكن تبين أنهم يعملون في تجارة السلاح.

وتحت غطاء لا يقلّ خطورة، يجري استخدام غطاء البعثات الإنسانية، وهو ما يحصل فعلاً، إذ تقوم إسرائيل بإرسال بعثات إنسانية مزيفة لدولة ما، وبعد ذلك ترد تقارير عن صفقات أسلحة، مثلما حصل مع الفلبينيين. وفي هذا السياق يقول ماك: "إن تجار الأسلحة الإسرائيليين يخفون عن عائلاتهم عملهم في تجارة الأسلحة، ويخجلون من القول إن الفيلا التي بحوزتهم هي نتيجة تجارة الأسلحة". ورغم التكتّم الإسرائيلي فإن العالم يعرف ذلك، فـ"عندما تزوّد إسرائيل طاغية أفريقي بالحراس فإن الجمهور الذي يقمعه هذا الطاغية يعرف أنهم إسرائيليون، مثلما يحصل اليوم في جنوب السودان".

بالنسبة لجنوب السودان، تبين أن عناصر الصناعات الأمنية الإسرائيلية لا يتوجّهون إلى هناك بمروحيات عسكرية وأقنعة ويهبطون منها بواسطة الحبال، وإنما يتوجّهون إلى هناك برحلات جويّة مدنيّة، في حين يعرف الجمهور في جنوب السودان نوعية الأسلحة التي تحملها قوات الأمن.

وعن مدى التورّط الإسرائيلي في جنوب السودان، تشير تقارير منظمات دولية ومنظمات حقوق إنسان إلى أن "إسرائيل" خرقت الحظر، وباعت أسلحة أثناء الحرب الأهلية. وأن هناك تقارير تفيد أن قوات الأمن مسلّحة ببنادق "غليل" و"طابور" الإسرائيلية، وأن هناك قوات جنوب

سودانية مدرّبة من قبل إسرائيليين في جنوب السودان وفي "إسرائيل" أيضاً، كما أن بعثة أمنية وصلت من جنوب السودان، قبل ستة شهور، وزارت معارض السلاح، وأن الجميع يعرفون أن "إسرائيل" تبني في جنوب السودان جهاز متابعة 'surveillance' بالتعاون مع الاستخبارات المحلية هناك، وهذا الأمر مماثل لتشيلى في عهد بينوشيه، حيث قام الإسرائيليون بتدريب عناصر الاستخبارات الذين مارسوا أقصى أنواع التعذيب بالمستضعفين.

كذلك تشير المعطيات الواردة في المقابلة إلى أن تجار الأسلحة الإسرائيليين يخشون فتح نقاش أخلاقي في هذا الشأن، حيث تدرك وزارة الأمن أن ذلك يعني فتح "صندوق باندورا" للماضي، واتخاذ إجراءات جنائية ضد أشخاص إسرائيليين ساعدوا في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أنحاء العالم، ولا يقتصر الأمر على التجار فقط، وإنما على مسؤولي وزارة الأمن ووزارة الخارجية ووزارة القضاء الذين صادقوا على التصدير. وبالرغم من أن "إسرائيل" وقعت في نهاية العام ٢٠١٤ على الميثاق الدولي للرقابة على تجارة السلاح، إلا أنها لم تصادق على الميثاق، ما يعني أنها ليست عضواً في الميثاق.

أما عن كيفية تحوّل "إسرائيل" إلى دولة عظمى في التصدير الأمني، فإن ذلك ناجم عن قرار حكومي في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ حيث حصلت أزمة كبيرة في العملة الأجنبية، وأزمة في السلاح والذخيرة، ونفدت كل مخازن الطوارئ، وعندها اتخذت الحكومة قراراً بتطوير الصناعات الأمنية حتى لا تكون مرتبطة بدول أخرى، ويكون لديها خطوط إنتاج في حال اندلاع حرب أخرى، وفي الوقت نفسه بهدف بيع هذه الأسلحة خارج البلاد.

الجدير بالذكر أنه ضمن تدرّج الدول المصدّرة للسلاح في العالم فإن "إسرائيل" تحتل المرتبة السادسة أو السابعة، ولكن بالنسبة لحجمها فإنها تحتل المكان الأول في العالم. ولكن من جهة تورّطها في أعمال خرق لحقوق الإنسان والمساعدة في ارتكاب جرائم حرب، فإن الأرقام ليست ذات صلة، حيث أنه في دولة أفريقية نجد إن بضعة بنادق كافية لإحداث أضرار هائلة.

تشير الأرقام إلى أنه منذ العام ٢٠٠٨ تضاعف حجم التصدير الأمني من ٣ مليار إلى ٨ مليار دولار. ورداً على سؤال حول أن "إسرائيل" تبيع أسلحة ثبت أنها ناجعة وفتاكة يقول

المحامي ماك إنه يعتقد أن "إسرائيل" تقوم بعمليات معيّنة لتجريب السلاح. ويقول "عندما يسألونني كيف أتجرأ على القول إن "إسرائيل" تقوم بتجارب على السلاح في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أقول إن الصناعات الأمنية هي التي تقود هذه التجارب وتربح منها، فهي التي تروج للسلاح على أنه مجرب، وأنه سمع بأذنيه في معارض السلاح من يقول إن السلاح تمت تجربته في عمليتي الرصاص المصبوب (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) وعمود السحاب (٢٠١٢).  
كما يشير إلى أنه بعد الحرب العدوانية على قطاع غزة التي أطلق عليها "الرصاص المصبوب"، في كانونى ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ حصلت قفزة في مبيعات السلاح، وجاء كثيرون إلى إسرائيل للوقوف على ما فعلته. وفي حينه أطلق القائد العسكري لمنطقة الجنوب، يوآف غالانت، تصريحاً دموياً خطيراً، حيث قال: "لقد جاؤوا لرؤية كيف نحول الدماء إلى أموال"، في إشارة إلى الدماء الفلسطينية التي نذفت جراء استخدام هذه الأسلحة. ويتابع المحامي أن كل حرب تستخدم لإدخال تكنولوجيا جديدة، وحتى في الضفة الغربية، وفي المناطق التي تنظم فيها المظاهرات بشكلٍ دائم، مثل بلعين وقدم وقلندية، يلاحظ أن هناك أسلحة جديدة ووسائل جديدة لتفريق المظاهرات. كما لفت إلى استخدام صاروخ "تموز" ضد مواقع عسكرية سورية، وبعد عدة شهور نشرت تقارير مفادها أن إسرائيل على وشك أن تعرض صاروخ "تموز" في المعرض الجوي في باريس.

ويتّضح أن الصناعات الأمنية الإسرائيلية تستغل ما يحصل في الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل الدفع بمبيعاتها، وفي الوقت نفسه فإنّ الإعلام الإسرائيلي لا يشير إلى أي قيمة تكنولوجية أو تفاصيل تقنية للسلاح الجديد.

يقول ماك إن "إسرائيل" تصدر السلاح لـ ١٣٠ دولة، وأن ضمن القائمة "دولاً خاصة" لا يوجد لـ "إسرائيل" أيّة علاقات مُعلنة معها، ولا يعلن عنها خشية التسبّب بالحرّج لها. كما يمنع التحدّث عن هذه القائمة، ولا تنشر أيّة معلومات عن "الدول الخاصة"، وبالتالي فإنّ التقديرات تشير إلى أن الحديث عن دول يحظر تزويدها بالسلاح من قبل مجلس الأمن، ويخشى أن يتسبّب النشر عنها بأضرار بالغة للكيان باعتبار أنها تخرق القانون الدولي. ويشير إلى تقارير سابقة كانت قد

تحدّثت عن بيع أسلحة إلى ليبيريا وساحل العاج أثناء الحرب الأهلية، كما يشير إلى أسلوب البيع غير المباشر لدول ليست لها علاقات مع الكيان من خلال شركة تتم إقامتها خارج البلاد. وبشكل عام فإن علاقات الكيان مع دول كثيرة في العالم تتمحور في الغالب حول التصدير الأمني والانخراط في الحروب والفتن الأهلية، فسفريات أفيدور لييرمان إلى أفريقيا، عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ ضمت ممثلين من شركات الأسلحة الإسرائيلية الكبرى.

وإلى جانب ما ذُكر أعلاه، يتّضح أن "إسرائيل" تتسبّب بأضرار أخرى للعالم، حيث أنها تساهم في عسكرة قوات يفترض أنها قوات مدنية، والبرازيل خير مثال على ذلك، حيث تمرّ الشرطة هناك في عملية عسكرة سريعة جداً، بمساعدة "إسرائيل"، ومؤخراً بدأوا في البرازيل يدركون مدى خطورة ذلك، حيث أنه مع تحديث الأسلحة والتأهيل للشرطة، فإن منظمات الإجرام تصبح عسكرية أكثر نظراً لتوفّر الموارد المالية لها من أجل تهريب السلاح.

وفي حين ساعدت صفقات الأسلحة "إسرائيل" في إقامة علاقات غير رسمية والدفع بمصالح كثيرة مع دول وفي مناطق واسعة في العالم، فإنها بدأت تواجه مشكلة إبقاء هذه الصفقات طي الكتمان، حيث أنه في العام ٢٠١٥، وفي واقع المجتمعات المدنية وشبكات التواصل الاجتماعي فإن التواجد الإسرائيلي في دول العالم يتسرّب كل الوقت، وحتى الأنظمة غير الديمقراطية تجد صعوبة في منع تسرّب المعلومات. وفي هذا السياق تطلق تحذيرات من مغبة عدم استيعاب وزارة الأمن بأن العالم تغير، وأن هناك إمكانيّة تشكيل محكمة دولية بشأن جنوب السودان، مثلما حصل في يوغوسلافيا ورواندا، كما لم يعد بإمكان الرقابة العسكرية أن تفعل كما فعلت في سنوات السبعينيات، حين منعت النشر عن العلاقة مع تشيلي. وبحسب معطيات وزارة الأمن فإن ٧٥% من إنتاج الصناعات الأمنية يصدر إلى الخارج، ما يعني أن هذه الشركات حصلت على إعفاءات بقيمة مليارات من الدولارات. وفي المقابل، فإن هناك شركات تعاني من إدارة فاشلة، بحيث تضطر الحكومة إلى تحويل المليارات لها كل بضعة سنوات لإنقاذها من الإفلاس. ويخلص المحامي إلى أن "إسرائيل" تقف في الجانب الخاطئ من التاريخ في غالبية المواقع في العالم، ويبقى في الذاكرة أنها وقفت إلى جانب أنظمة ظلامية قمعت شعوبها، كما أنها خرقت

قرارات حظر السلاح لمجلس الأمن، وفي مواقع كثيرة ارتكبت فيها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وردّاً على مقولة أن الدول المصدرة للسلاح لا تفعل ذلك بشفاقيّة، يُشير ماك إلى أن مستوى الشفاقيّة في دول مثل الولايات المتحدة وأوروبا أعلى بكثير مقارنة بـ"إسرائيل"، بينما تقوم وزارة الأمن بالتستّر على التورّط الإسرائيلي في المواقع التي ترتكب فيها جرائم حرب. ويضيف أن هناك دلائل على أن "إسرائيل" باعت السلاح خلال جرائم الإبادة التي حصلت في رواندا، ووزارة الأمن لم تتكر ذلك أبداً. وينهي المحامي المقابلة بالقول إنه يرغب بسنّ قانون يمنع التصدير الأمن إلى دول تجري على أراضيها جرائم خطيرة بحق الإنسانية، وتعذيب واغتصاب على أساس ديني أو سياسي أو إثني، وإعدامات بدون محاكم. ويؤكّد في الختام أنه دأب على تحذير وزارة الأمن من أن التقادم لا يسري على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي تعقيبها، قالت وزارة الأمن إن شعبة الرقابة على التصدير الأمني تعمل بموجب قانون الرقابة على التصدير الأمني من العام ٢٠٠٧، بهدف الحفاظ على "المصالح السياسية والأمنية والإستراتيجية لإسرائيل".

## ٧ - نماذج إجرامية صهيونية:

### أ - ميانمار

تحت عنوان "إسرائيل تسلّح المجرمين"، هاجمت صحيفة هآرتس الإسرائيلية سياسة حكومة ننتياهو المتطرّفة لإصرارها على تصدير السلاح لجيش ميانمار، وقالت، في مقالها الافتتاحي، أن تل أبيب تقوم بتلك الجريمة رغم فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حظر بيع أسلحة على ميانمار (بورما سابقاً)، ما جعلها الدولة الغربية الوحيدة التي تزودها بالسلاح. وأشارت الصحيفة إلى أن الشركات التي تبيع السلاح لمناطق النزاعات ليست شركات خاصة تبيع بمبادرة منها، بل هي سياسة "دولة إسرائيل"، إذ يتعيّن على جميع الشركات الإسرائيلية الحصول على ترخيص (بيع) من وزارة الدفاع". وقال عوفر نئمان، الناشط الحقوقي الإسرائيلي، لموقع



"ميدل إيست أي": "إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ظلّت تبيع الأسلحة إلى الديكتاتوريات العسكرية في بورما منذ سنوات". وأضاف: "هذه السياسة ترتبط بشكل قوي بالاضطهاد الإسرائيلي للشعب الفلسطيني ونزع ملكيته. وثمة أسلحة تمّ استخدامها ضد الفلسطينيين تباع الآن كاختبار ميداني لبعض أسوأ الأنظمة على كوكب الأرض". وقد وصفت الأمم المتحدة ما حصل لأقلية الروهينجا في ميانمار بـ«الإبادة العرقية» حيث هاجر مئات الآلاف قُراهم لاجئين نحو بنغلاديش بسبب هجمات جيش ميانمار الذي يحرق القرى ويقتل بدون حسيب ولا رقيب. مع ذلك وتواصل "إسرائيل" دعمها العسكري لنظام ميانمار رغم المطالبات الحقوقية بتجميد تزويده بالسلح، الأمر الذي ترفضه الحكومة الإسرائيلية بشدّة. فقد تقدّمت مجموعة من النشطاء الحقوقيين إلى المحكمة العليا الإسرائيلية طالبين منها إجبار الحكومة على قطع العلاقات العسكرية القديمة مع الجيش الميانماري الذي يرتكب مجازر في حق أقلية الروهينجا بالسلح الاسرائيلي، لكن هذه الجهود قد باءت بالفشل. وهذا الموقف من دولة الاحتلال الصهيونية لم يكن مفاجئاً بحسب "بيني جرين" مدير المبادرة الدولية لمكافحة الجريمة في كلية الملكة "ماري" في جامعة لندن، الذي سوغ عدم تفاجئه بالموقف الصهيوني بقوله: "ان سجل العنف والإرهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في غزة هو دليل واضح على أن الحكومة الإسرائيلية لا تكتث بالمخاوف الأخلاقية وحقوق الإنسان". و في هذا الإطار، يرى المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي أن أمريكا و"إسرائيل" تقودان العالم من أزمة إلى أزمة، ومن حرب إلى حرب، وأن ما فعلته أمريكا في العراق وأفغانستان وما فعلته "إسرائيل" في فلسطين هي جرائم حرب دولية بشعة، ويشير إلى أن أكثر ما يُقلق الولايات المتحدة ليس الإسلام المتطرّف في العالم العربي، بل نزوع بعض دوله إلى الحرية والسيادة والإستقلال ويضيف أن الولايات المتحدة تولي أهمية ثانوية لطبيعة أي نظام تدعمه في العالم العربي، فالأهم عندها هو السيطرة عليه وامتصاص خيراته في المقام الأول.

وفي تقرير نشره موقع "واللا"، جاء فيه أن "إسرائيل" تعدّ "الدولة" الأبرز التي تزوّد الجيش في ميانمار بالسلح على الرغم من إدراكها لحجم تورّطه في جرائم ضد الإنسانية تستهدف

المسلمين الروهينغا هناك. وأشار التقرير إلى أن قيادة الجيش الميانماري تحتفظ بعلاقات سرية و"صاخبة" مع المؤسستين العسكرية والاستخبارية في "إسرائيل". وأشار أيضا إلى أن زعيم الطغمة العسكرية في ميانمار؛ مين أونغ هلينغ، المسؤول الرئيس عن المجازر التي يتعرّض لها الروهينغا، يرتبط بشكل خاص بعلاقات وثيقة بالمؤسسة الأمنية "الإسرائيلية"، حيث إنه قام في العام ٢٠١٥ بزيارة رسمية "لإسرائيل". وأضاف التقرير أن "إسرائيل" حاولت إخفاء حدوث الزيارة والتعتيم عليها خشية الوقوع في حرج مع المجتمع الدولي، إلا أن هلينغ كشف عن الزيارة في صفحته على "فيسبوك"، وأشار إلى أنه وقّع عقوداً لشراء سلاح من "إسرائيل"، وتدريب لقواته فيها. وذكر التقرير أن ميشال بن باروخ، رئيس قسم الدعم الأمني في وزارة الحرب، قام في حزيران ٢٠١٦ بزيارة ميانمار والتقى هلينغ. وشدد الموقع على أن ما يعزّز النفوذ "الإسرائيلي" في ميانمار؛ هو حقيقة أن قيادة الجيش هناك ما زالت تحتفظ بنفوذ قوي وحاسم في البلاد على الرغم من الانتقال للحكم المدني. وأكد الموقع أن الانقلاب العسكري الذي وقع في ميانمار عام ١٩٨٨ وأفضى إلى إسقاط الحكم المدني؛ مثل نقطة تحوّل فارقة نحو تعزيز العلاقات مع "إسرائيل". ويشير الموقع إلى أن تقريراً سابقاً أصدرته "شركة الاستخبارات المدنية" (جينس)، نشر عام ١٩٨٩؛ أظهر أنه في أعقاب فرض الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مقاطعة على الحكام العسكريين لميانمار، التي كان يطلق عليها بورما، فقد كانت إسرائيل هي الوحيدة التي واصلت مدّها بالسلاح الذي هدف بشكل أساسي إلى قمع المظاهر الاحتجاجية ضد حكم العسكر.

#### ب - روندا:

خسر الكثير من الروانديين حياتهم أو فرداً من أفراد عائلاتهم عندما تحوّلت رواندا إلى مستنقع دماء، لكن كان هناك من ربح الكثير من وراء هذه المذبحة. فما حدث في رواندا سنة ١٩٩٤ قد يكون أكبر جريمة تطهير عرقي في العصر الحديث، حيث تمّت إبادة ٨٠٠ ألف نسمة في ١٠٠ يوم فقط، وتحاول "إسرائيل" إخفاء دورها الحقيقي في هذه الجريمة. فالصراع القبلي بين الهوتو الذين يشكّلون ٨٥% من عدد سكّان رواندا وبين أقلية التوتسي أخذ أشكالاً بشعة من خلال حرب إبادة شاملة لكل من يشتهه بانتمائه إلى قبيلة التوتسي. وقد جرى خلال

تلك الأحداث إجبار الجيران على التبليغ على جيرانهم من التوتسي، كما جرت أعمال اغتصاب جماعية ضد نساء الأقليات، وقتل كل من يملك بطاقة هوية تشير إلى أنه من أقلية التوتسي. وقد طلب أحد النشطاء الحقوقيين الإسرائيليين في سنة ٢٠١٤ من وزارة الدفاع معلومات حول صادراتها من السلاح إلى رواندا في فترة المجازر، لكن المحكمة العليا الإسرائيلية رفضت هذا الطلب نهائياً. وقد تحجّبت بأن هناك مادة تمنع تداول المعلومات إذا كانت تؤدي إلى تهديد الأمن القومي، أو الإضرار بالعلاقات الخارجية للدولة أو تهديد لسلامة الأفراد". ويعتبر كثيرون الرفض الإسرائيلي لإعطاء معلومات حول صادرات السلاح إلى رواندا في فترة المذابح، دليلاً على تورط بالغ للحكومة الإسرائيلية في الإبادة الجماعية التي جرت هناك، وقد تحدّث بعض التقارير على أن السلاح الإسرائيلي كان حاضراً بشدة في تلك الفظائع متمثلاً في رصاص ٥,٥٦ مم، وقنابل يدوية وبنادق ورشاشات من صنع إسرائيلي.

لا شك أن تورط "إسرائيل" في إحدى أكبر المجازر في العصر الحديث يبقى وصمة عار في تاريخها المليء بالدماء، ويأتي رفض المحكمة العليا إعطاء المعلومات حول تلك الحقبة ليداري حجم التورط، لكنه ليس غريباً على كيان يمارس هو نفسه سياسة الإبادة والتمييز على أساس العرق ويتبنى سياسات عنصرية في الأراضي التي يسيطر عليها.

لقد غرقت رواندا في بركة دماء بينما لا صوت يعلو فوق صوت الحرب وقد أخذت شهوة القتل والحقد والتحريض تزيد من أعداد الضحايا بسرعة جنونية، لكن بينما يرى الناس فظاعات الحروب والمجازر والدماء التي تسيل، فإن مصانع السلاح واللوبيات العسكرية ترى شيئاً آخر تماماً: ترى أموالاً وصفقات محتملة من شأنها أن تنعش مداخلها. لذلك غصّت "إسرائيل" الطرف عن عدد الضحايا أو مدى التزام الجانب الذي تسلّحه بمبادئ حقوق الإنسان وأخلاقيات الحرب، المهم هو ملايين الدولارات التي ستجنيها من هذه المآسي الإنسانية البشعة، أما عدد الضحايا فهو مجرد رقم هامشي لا يختلف عن أرقام الضحايا الفلسطينيين.

ج - الأرجنتين:

تدّعي "إسرائيل" دعمها ودفاعها عن يهود العالم، لكن هذا لا يتمّ إلاّ عندما يخدم مصالحها كما بيّنت التجربة الدامية ليهود الأرجنتين. فقد وصل إلى سدّة الحكم هناك سنة ١٩٧٦ جنرالات أرجنتينيون إثر انقلاب عسكري وحكموا البلاد بالحديد والنّار. مارس هذا النظام العسكري أبشع الإجراءات القمعيّة على عامّة الشعب بارتكابه عمليات قتل وخطف مُمنهجة كما انتشر الاختفاء القسري لأكثر من ٣٠ ألف شخص بالإضافة إلى مراكز التعذيب التي فتحت في كامل أنحاء البلاد ومراكز الاعتقال والاعتداءات الجنسية ضد المعارضين.

استهدف النظام الأقلّيّات العرقية التي من بينها اليهود، حيث تشير تقارير إلى أن حوالي ألفي يهودي عانوا من الاختفاء القسري، ولا يعرف مصيرهم إلى الآن. وقد مرّت سبع سنوات من العذاب أذاق فيها النظام العسكري الأرجنتينيين جحيماً قلّب حياتهم إلى كابوسٍ أسود. ويبدو أن "إسرائيل" حاضرة كلّما ذُكر الرعب أو حصلت المجازر، فالأنظمة التي تقمع الشعوب وتنتهك حقوق الإنسان تميل إلى التعاون فيما بينها، وهذا ما تجسّد في الواقع بين النظام الإسرائيلي والنظام العسكري الفاشستي في الأرجنتين، حيث نشرت أكبر جرائد الأرجنتين عن أحد الطيارين المتقاعدين أنه طار سرّاً خلال سنوات النظام العسكري إلى "إسرائيل" والتقى مسؤولين إسرائيليين ليعود إلى بلده محملاً بشحنات من الصواريخ، والأسلحة المضادة للدبابات بالإضافة إلى أسلحة خفيفة. ورغم استهداف النظام العسكري الأرجنتيني للأقلية اليهودية وتعرّضها للاضطهاد إلا أن هذا لم يجعل "إسرائيل" تمنع مواصلة توريدها السلاح للعسكر مما جعل حقوقيين يطالبون بكشف اللثام عن هذه المرحلة ومحاسبة القيادات التي تورّطت في هذه الشراكة مع نظام يقمع اليهود الذين استوطن بعضهم الأراضي الفلسطينية هرباً من النظام العسكري في الأرجنتين، في تناقض صارخ بين شعار "دولة اليهود" الذي ترفعه وبين الواقع الذي يبيّن كيف يهون كلّ شيء من أجل المنافع الاقتصادية والمالية، وأن شعار حماية اليهود لا يعدو أن يكون مجرد محاولة لتجميل صورة الاحتلال البشعة ونيل التأييد العالمي. وتشير التقديرات إلى أنّ حجم هذا التعاون العسكري

بين الطرفين قد بلغ ٧٠٠ مليون دولار، وهو رقم ضخم بمعايير تلك الفترة. وقد كانت سياسة تسليح النظام العسكري الأرجنتيني المثيرة للجدل قراراً اتخذته الرئيس الإسرائيلي مناحم بييجين من أجل إضعاف الهيمنة البريطانية ودعماً للأرجنتين في حربها مع البريطانيين حول جزر متنازع على ملكيتها في المحيط الأطلسي، أو ما عُرف حينها بحرب الفوكلاند.

#### د - تشيلي:

في سنة ١٩٧٥ وصل إلى الحكم في تشيلي الديكتاتور أوغوستو بينوشيه عن طريق انقلاب دموي على الرئيس المنتخب سلفادور ألندي، وحكم البلاد لمدة ١٧ سنة اتّسمت بالاستبداد والديكتاتورية والقمع، حيث قُتل على يد أجهزته الأمنية أكثر من ٣ آلاف ضحية وتعذيب ٢٩ ألفاً آخرين. وبينما عاش الكثير من الطبقات الشعبية في الفقر المدقع تحت حكمه، كان الجنرال يتنعم في أبهى القصور من خلال نهب أموال العامة إلى درجة إخفائه ٣٠ طناً من الذهب في بنوك هونغ.

إسرائيل من جانبها ليس لديها أي مشكلة في التعامل مع هذا النظام الفظيع الذي يرتكب خروقات فادحة لحقوق الإنسان ما دام يدفع ما عليه من أجل السلاح، وقد ساهمت شحنات السلاح التي كانت ترسلها "إسرائيل" في تثبيت أركان حكمه الذي استمر لمدة ١٧ عاماً ذاق فيها شعب التشيلي ويلات القمع والاستبداد.

وقد أشارت وثيقة لمكتب المخابرات المركزية الأمريكية «CIA» أن العلاقات في مجال التسليح بين تشيلي و"إسرائيل" كانت مزدهرة، وعلى الرغم من محدودية العلاقات الدبلوماسية والسياسية والإدانة في العلن، إلا أن ما يجري تحت الطاولة مختلف تماماً، الديكتاتور بينوشيه يحصل على سلاحه من بلدين أساسيين هما بريطانيا وإسرائيل. وقد باعت إسرائيل لنظام بينوشيه القمعي صواريخ جوّ-جوّ وسفنًا حربية ودبابات وطائرات حربية. وقد جاء في الوثيقة أن نظام بينوشيه يقدر قيمة الأسلحة الإسرائيلية لأنها «مجرّبة في أرض المعركة»، ممّا يعطي نظرة على

كيفية استغلال إسرائيل لخبرتها في انتهاكات حقوق الفلسطينيين واستخدامهم للتجارب في تسويق صناعاتها العسكرية نحو الأنظمة القمعية حول العالم.

وقدّ قدم نشطاء حقوقيون طلباً للمدعي العام من أجل فتح تحقيق في تلك الحقبة لمحاسبة المسؤولين في الحكومة ووزارة الدفاع وبائعي الأسلحة على تورّطهم في التعامل مع نظام بينوشيه العسكري، خاصة وأن بعض التقارير تشير إلى أن جهاز المخابرات الشيلي DINA تدرب على أيدي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

#### هـ - جنوب أفريقيا:

تماماً كما يحدث مع الفلسطينيين، عانى الجنوب أفريقيون من نظام فصل عنصري يفرّق بين المواطنين البيض (ذوي الأصل الأوروبي) فيرفعهم إلى درجة الأسياد، ويضع السود (الأفريكانو) في مرتبة دنيا يحرّمون فيها من حقوقهم المشروعة، وتمّ تجسيد الفصل العنصري في بطاقات الهوية وحرمان السود من ولوج مناطق وطرق معيّنة كما تمّ الزجّ بهم في الضواحي والمناطق الفقيرة مما سبّب اكتظاظاً شديداً في السكن والمدارس والمرافق العامة جعل نسب البطالة والجريمة ترتفع. وحتى يحافظ نظام الأبارتهايد على بقائه فقد حكم بقبضة أمنية شديدة، فقتل وسجن كل من عارضه، حيث ألقى القبض على قيادات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على رأسها الزعيم التاريخي نيلسون مانديلا، وسُجن النشطاء والمعارضون، ووقعت مجازر في ظل هذا النظام كمجزرة سويتو سنة ١٩٧٦.

التفرقة على أساس العرق واضطهاد السكان الأصليين هي إحدى أبرز خصائص الاحتلال الإسرائيلي، لذلك كان التعاون بين نظام الأبارتهايد وبين "إسرائيل" - رغم المقاطعة الدولية - حتمياً.

لقد أشار تقرير لمكتب التحقيقات الأمريكي «CIA» إلى أن "إسرائيل" في عهد نظام الأبارتهايد كانت أكبر شريك تجاري له في أفريقيا بمبادلات وصلت إلى ٢٥٠ مليون دولار سنوياً، هذا الرقم مع ضخامته لا تدخل ضمنه الصفقات العسكرية المليونية وتجارة الألماس. كما كانت "إسرائيل" تدعم اقتصاد النظام العنصري باستيرادها لـ ٦٠% من الفحم الجنوب أفريقي في

ظل عقوبات اقتصادية عالمية جرّمت التعامل مع هذا النظام العنصري، لكن من سيساعد الأنظمة العنصرية إن لم تتعاون فيما بينها؟

في المجال العسكري بدأ التعاون بين "إسرائيل" ونظام جنوب أفريقيا العنصري منذ عام ١٩٦٤ واستمر طوال سنوات السبعينيات والثمانينيات من خلال تحديث ترسانتها من الدبّابات والسفن الحربية وطائرات الميراج الحربية، بالإضافة إلى مبيعات ضخمة من الأسلحة الخفيفة. وقد وجد نظام الفصل العنصري في "إسرائيل" متنفساً اقتصادياً وعسكرياً لتخفيف تبعات الحصار العالمي المفروض عليه بسبب ممارساته العنصرية القمعيّة، واستغلّت إسرائيل هذه الفرصة إلى أبعد حدّ فزادت من مداخيلها المالية من الأسلحة والسّلع العسكرية، دون إعطاء أي اعتبار لحالة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا.

#### ٨ - محاولات لتجميل الصورة:

بعد الإعصار القاسي الذي ضرب الفلبين في تشرين الثاني من عام ٢٠١٣، أعلنت "إسرائيل" عزمها على إرسال طائرات محمّلة بالأطباء والممرضين والأجهزة الطبيّة من أجل تنصيب مستشفى ميداني لمعالجة الجرحى المتضرّرين من الإعصار. ليست هذه الحادثة الأولى التي تستغلّ فيها "إسرائيل" الكوارث الطبيعية لتلميع صورتها الوحشية وتسويق نفسها كدولة ترعى المبادرات الإنسانية حول العالم. فقد عرضت الحكومة الإسرائيلية قبل ذلك على تركيا إرسال مساعدات إنسانية لضحايا زلزال ٢٠١١، والواقع ان الإعلام الموالي لها يستغل مثل هذه المبادرات لإظهار «الجانب الآخر» للاحتلال بعيداً عن الشرق الأوسط وحروبه التي لا تنتهي، وتسويق «الدور الإيجابي» الذي يلعبه الكيان الغاصب في العالم والذي لا ينحصر فقط في سياسات الاحتلال والجدران العازلة وصراعها مع الفلسطينيين والعالم العربي، بل ها هو يقوم بجهود إغاثيّة ومبادرات إنسانية تلقى استحسان العالم. لكن التاريخ يخبرنا أن هذه الجهود لا

تعدو في الحقيقة أن تكون محاولات من أجل التمويه على تاريخ طويل من دعم الأنظمة الديكتاتورية والحكام المستبدّين حول العالم، حيث استُخدم السلاح الإسرائيلي في قمع الشعوب وتركيع إرادتهم من قبل الأنظمة الشمولية التي تعاملت مع الكيان سرّاً من أجل الحصول منه على المعدادات العسكرية.

#### ٩ - خاتمة:

لقد وضح للقاصي والداني الوجه الحقيقي الإرهابي البشع لـ"إسرائيل" التي استخدمت على الدوام سياسة البطش وارتكاب المجازر لتحقيق أهدافها في فلسطين والمنطقة العربية. وقد لخصت عبارة بن غوريون (أول رئيس وزراء إسرائيلي) "إن الوضع في فلسطين سيُسوّى بالقوة العسكرية" أهم المنطلقات الإستراتيجية لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية وتنفيذ برامجها التوسّعية في فلسطين والمنطقة العربية، فكانت المجازر المنظمة من قبل العصابات الصهيونية والجيش الإسرائيلي في ما بعد ضد أهل القرى والمدن الفلسطينية من أبرز العناوين للتوجهات الصهيونية والإسرائيلية، وخاصة من أجل حمل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين على الرحيل عن أرضهم وإحلال اليهود مكانهم. ولم تقتصر المجازر الإسرائيلية على الفلسطينيين، بل تعدت فضاءها إلى المصريين في سيناء، وضد الشعب اللبناني، خاصة قرية قانا جنوب لبنان عام ١٩٩٦م وبئر العبد عام ٢٠٠٦م. ولم تتوقف المجازر الإسرائيلية عند الحدّ المذكور، بل تعدّت ذلك، حيث ارتكب الجيش الإسرائيلي أفظع المجازر ضد المصريين في سيناء. ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، وقتل المزيد من المدنيين -وخاصة الأطفال- فضلاً عن تدمير عشرات المنازل يومياً، تثبت "إسرائيل" أنها دولة الإرهاب المنظم الأولى في العالم من دون منازع. ولم تغب صورة الشهداء والجرحى من الذاكرة الإنسانية خلال الانتفاضة الأولى التي سقط خلالها أكثر من ألفي شهيد، وكذلك الحال خلال انتفاضة الأقصى التي انطلقت من باحاته المقدسة في أيلول ٢٠٠٠م، حيث قتل الجيش الإسرائيلي أكثر من خمسة آلاف فلسطيني -بينهم



مئات من الأطفال والنساء والشيوخ- وجرح أربعين ألفاً منهم. ويلاحظ متتبعو تطور سياقات القضية الفلسطينية أن المجازر كانت من الأدوات الأساسية للحفاظ على وجود الكيان وصيرورته. ولم ولن تكون هذه المجازر التي ترتكب بحق المدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية -بما فيها مدينة القدس- نهاية للمجازر الإسرائيلية، بل هي حلقة في سلسلة سياسات ثابتة في العقيدة الإسرائيلية لدفع الفلسطينيين خارج أرضهم وتحقيق أهداف ديموغرافية وإستراتيجية. وتبعاً لما تقدّم، تحتم الضرورة انضمام فلسطين إلى مزيد من المنظمات والاتفاقيات الدولية، وفي المقدمة منها محكمة الجنايات الدولية بهدف المطالبة بتجريم الكيان الغاصب جراء المجازر اليومية التي يرتكبها بحق المدنيين على مدار الساعة، ومن شأن ذلك أن يكون مقدمة جوهرية لاقتياد مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى العدالة الدولية وعقابهم على المجازر المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني على امتداد سنوات الصراع العربي الإسرائيلي.

في الختام إن أهم ما يميّز بشاعة سياسة الولايات المتحدة و"إسرائيل" فيما يخصّ العرب عموماً هو الحرص الشديد على بقاء الاستقرار السياسي في الأنظمة التابعة لهما على وضعه المتخلف والتابع، لأن أغلب الأنظمة الحاكمة في العالم العربي لا تملك شرعية شعبية ولا استقلالاً سياسياً ولا تسعى إلى تحقيق ذلك. وفي هذا الشأن اعتمدت الإجراءات التالية:

أ- دعم الاستبداد: تدرك كل من أميركا و"إسرائيل" أن بعض الأنظمة العربية المدعومة من قبلهما هي أنظمة استبدادية متوحّشة، وهما تشهّران بهذه الأنظمة في مختلف المحافل الدولية، ودائماً يردّد السياسة الغربيون وإعلامهم بأن "إسرائيل" هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. والدولتان تعملان عن سابق إصرار وتعمّد على الإبقاء على الاستبداد العربي لأنه وحده الذي يطوّع الأمة العربية ومقدّراتها لصالحهما. وتتبادل الأنظمة العربية مع أميركا و"إسرائيل" المصالح: فالأنظمة تريد البقاء والاستمرار في السلطة، و"إسرائيل" وأميركا تريدان السيطرة الجيوستراتيجية على المنطقة ونهب ثرواتها وإبقاء العرب ضعفاء متخلفين متنازعين. وفي الوقت نفسه يخدم التشهير بالأنظمة العربية تلميع صورة "إسرائيل" على المستوى الشعبي الغربي، وإبقاء

الأنظمة العربية تحت وطأة الشعور بالدونية. وهذا الأمر بحدّ ذاته يؤلّب الشارع العربي ضد الغرب عموماً وضد أميركا و"إسرائيل" خصوصاً. في المقابل تتحدّث الدول التي تسمّي نفسها متحضّرة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنها تدعم الاستبداد والتخلّف والضعف الذي تجسّده بعض الأنظمة العربية. وهي تدعو في الظاهر إلى انتخابات حرّة ونزيهة، لكنها تسكت عن تزوير الانتخابات في مثل هذه الدول وتصمت إزاء قوانين انتخابية متخلّفة تهدف فقط إلى ضمان فوز جماعة النظام السياسي الحاكم في الانتخابات، وترفض نتائج الانتخابات إذا لم تكن وفق مزاجها مثلما فعلت في الجزائر وفلسطين.

الاستبداد السياسي إرهاب لأنه يستعمل القوة ضد المواطنين لإخضاعهم وابتزازهم ومنعهم من التعبير عن أنفسهم واختيار نظام الحكم الذي يروونه مناسباً. الاستبداد يستعمل القوة -قوة أجهزته الأمنية- لقهر الناس وإرعابهم وسلبهم حقوقهم، وأغلب الأنظمة العربية تقع ضمن هذا التصنيف، فلقد نشرت هذه الأنظمة الفساد والطغيان والهزائم والذلّ والهوان في مختلف أرجاء الوطن العربي، فأصبحت أوطان العرب مستباحة وثرواتهم منهوبة، وحتى الآن وبعد كل المعاناة التي يمر بها العرب ما زالت أغلبية أنظمة الحكم العربية لا تعترف بحرية الناس، ولا تقيم وزناً لحقوقهم، وثروات الناس يتم تبيديها على طاولات القمار.

الاستبداد هو الظلم بعينه، والظلم يولد رد الفعل الذي يتطوّر تدريجياً إلى عنف، لكن من الذي رعى حكومات القهر العربية ودعمها وشجعها؟ إنها الدول الاستعمارية وبالأخصّ الولايات المتحدة ورببيتها "إسرائيل" وأنظمة العمالة والتبعية العربية، فعصابة السوء هذه هي راعية الاستبداد العربي، وهي التي قدّمت كل الدعم لأجهزة الأمن العربية لتكون قادرة على الاستمرار في إخضاع الشعوب وإبقائها تحت السيطرة. ومن خلال هذه الزاوية استباح أميركا وخدامها بلادنا، وأشعلت فيها الفتن، وجنّدت العديد من أبنائنا لخدمتها وخدمة أنظمة الاستبداد تحت ذريعة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي لم ينجم عنها عملياً سوى التفريط بالحقوق

وتكريس القهر والفقر والاحتلال. وفي هذا السياق تعاونت دول عربية معيّنة مع أميركا وروجت أفكاراً دينية شيطانية جعلت من الإسلام ديناً دموياً سادياً منحرفاً أمام العديد من شعوب الأرض، وبدل أن يكون الإسلام عاملاً أساسياً في بثّ الرحمة وتوحيد الأمة أصبح عامل تمزيق وهمجية في بعض الأحيان.

إن "إسرائيل" هي أكبر وكر للإرهاب في العالم، ولولا وجودها لما نشبت كل هذه الحروب والمآسي في المنطقة العربية الإسلامية، ولما نزفت كل هذه الدماء ولما تهدّمت بيوت ومعابد وهلكت نفوس، وهي تعمل برعاية ودعم الولايات المتحدة ومجموعة السوء المحيطة بها. وإذا كان لأنظمة العرب أن تتخلّص من الإرهاب فإنّ عليها أولاً أن تعترف بحرية المواطن العربي، وأن تغيّر أوضاعها السياسية وفق ما يتطلبه هذا الاعتراف، وأن تتوقّف عن دعمها لإسرائيل". فلماذا ما يزال الشعب الفلسطيني يعيش في المخيمات تحت ظروف قاسية؟ ولماذا تبقى غزة تحت الحصار؟ ولماذا يقع الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية والمقدسات الإسلامية تحت الاحتلال؟ السبب هو "إسرائيل" ومن يدعمها من أهل الشرق والغرب. وإذا كان للعالم أن يصدّ الإرهاب وينهي وجود الجهات الإرهابية في المنطقة فعليه أن يبدأ بإسرائيل أولاً، ثم بمن والها من الأنظمة العربية.

**ب- تحقير الأنظمة وقادتها:** ربما يكون بعض القادة العرب حالياً أقلّ الناس أهلاً للاحترام في العالم، وأكثرهم عرضة للإهانات والهزائم. والسبب هو أن أهل الغرب و"إسرائيل" يصرون على إبقاء أنظمتهم ضعيفة حتى لا تفكر يوماً بالحرية أو الثأر لشرف أهين أو أرضٍ استبيحت أو كرامةٍ انتهكت، وهم لا يتوانون عن ضرب أي نظام عربي يحشد القوة ويبدأ يبشر بخلص الأمة من نير المستعمرين كما في سوريا والعراق ومصر ولبنان واليمن.

الواقع أن أغلب الأنظمة العربية مرتاحة للخدمات الأمنية والمالية الهائلة التي تقدمها للغرب لشراء وجودها وبقائها، لكنها في كثير من الأحيان تجد نفسها في وضع صعب وخرج لأنها

تواجه وعياً عربياً متزايداً. صحيح أن الوعي العملي لم يتطور حتى الآن ليشكّل خطورة على الأنظمة المتخلفة والمرتهنة، لكن الوعي النظري بحقيقة بعض الأنظمة وفسادها يزداد يوماً بعد يوم، و"إسرائيل" وأميركا تساعدان في ذلك عبر سياستيهما اللتين لا تعيران انتباهاً لأهمية الإبقاء على بعض الكرامة لمن يقدمون لهما هذه الخدمات.

### ج - تصفية القضية الفلسطينية:

كانت الأنظمة العربية في السابق لا تكثر كثيراً للتدهور الذي يمسّ القضية الفلسطينية، لكنها بدأت تشعر بسخونة الوضع بعدما تطورت المقاومة العربية وأخذت تحقق إنجازات، أو على الأقل تصمد في وجه "إسرائيل".

حاولت هذه الأنظمة إنجاز شيء للفلسطينيين عبر السنوات لستر بعض عوراتها لكنها فشلت فشلاً ذريعاً من ناحية إحقاق الحقوق الفلسطينية ومن ناحية إيقاف إجراءات "إسرائيل" في تهويد الأرض المحتلة والتوسع الاستيطاني. لقد قدّمت القمة العربية عام ٢٠٠٢ في بيروت مبادرة هزيلة، ذات خلفيّة أميركية، متناسبة تماماً مع هزال الأنظمة، لكن "إسرائيل" رفضت حتى مجرد مناقشتها. وقدمت هذه الأنظمة فيما بعد تنازلات كبيرة جداً فيما يخصّ القضية، فمنها من اعترف طوعاً ومجاناً بـ "إسرائيل"، ومنها من طبّع العلاقات معها، ورغم ذلك رفضت "إسرائيل" وأميركا تقديم أي شيء لهذه الأنظمة من شأنه أن يبقي على بعض ماء وجهها.

في هذه الأيام تكثّف أميركا وربيبتها "إسرائيل" جهودها لما تسمّيه محاربة الإرهاب، وتعمل بجدٍ واجتهاد على إقامة تحالفات دولية تضمّ بالأساس بعض الأنظمة العربية الذيلية لمكافحة الإرهاب، خاصة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). والملاحظ أن هذه الأحلاف وعلى رأسها أميركا تتحدّث ضد الإرهاب بملء فيها، وتكثر من اتّهام الآخرين، خاصة المقاومة الشريفة، بالإرهاب وكأنها بعيدة عنه، ولا علاقة لها بنشره واتّساع نطاقه على المستوى العالمي، وهي دائماً تتصرّف كوصيّ على العالم، وسرعان ما تصدر عنها قرارات تصنيف الآخرين ووصفهم

إما بالإرهابيين أو الداعمين للإرهاب، ومن خلال نشاطها تحاول أميركا وحاشيتها إيصال رسالة إلى العالم بأنها هي البريئة والآخرين هم المجرمون.

#### د - توليد الإرهاب وحمائته:

لقد رغبت أميركا وأزلامها وفي مقدّماتهم "إسرائيل" باحتكار تعريف الإرهاب لكي تبقى هي صاحبة المزاج السياسي المهيمن على العالم والرافض لبحث علمي لتحديد المسؤوليات، ولهذا وضعت أطراف أميركية داخلية مثل وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الدفاع والبيت الأبيض تعريفات خاصة بها ركزت كلّها على أن الإرهاب عمل عنفي تمارسه تنظيمات مسلّحة وليس دولاً مثلها ومثل "إسرائيل" من أجل تحقيق أغراض سياسية. والواقع أن التعريفات الأميركية إنّما تصبّ في خانة وجهة النظر المُنحازة التي تُعادي في الأساس كل حركات التحرّر في العالم، وهي أيضاً تُعادي حريات الشعوب والأفراد، وتلجأ إلى مقولات سياسية وفلسفية من أجل تبرير هذا العداء الذي سرعان ما يتحوّل إلى عمل عدواني مسلّح وحروب لا تنتهي. والحقيقة أن الإرهاب هو كل عمل مستند إلى قوة مباشرة أو غير مباشرة - عنفية أو غير عنفية - من شأنه أن يسلب الآخرين حقوقهم، أو يحول بينهم وبين تحصيل هذه الحقوق. والقوة الغاشمة هي عنصر أساسي في هذا التعريف، لكن ليس شرطاً أن يتم استعمالها مباشرة بهدف إيقاع الأذى المادي أو الجسدي المباشر بالطرف المستهدف، ومن الممكن استخدامها للتهديد والوعيد أو فرض عقوبات اقتصادية ومالية، أو صناعة أجواء نفسية ومعنوية مخيفة رادعة بشكل أو بآخر، والهدف في النهاية هو اغتصاب حقوق الآخرين بالسيطرة عليها أو نهبها ومنعهم من القيام بالأعمال الضرورية لتحصيلها. والحق كل الحق لمن يدافع عن نفسه ويصون حقوقه، ولا حق لمن ينتهك حريات وحقوق الآخرين. وبناء على هذا التعريف الاستعماري هو إرهاب، والدول الاستعمارية التقليدية مارسته بعنف ضد الشعوب المستعمرة ونهبت ثرواتها، وما زالت تمارس الأمور ذاتها بطرق إبداعية متنوعة، والولايات المتحدة وحاشية السوء المحيطة بها إنّما تمثّل

---

أكبر مصدر للإرهاب في العالم لأنها تتصرّف كمسؤول أزعز وبلطجي يحمل سلاحه على ظهره ويوزّع الموت هنا وهناك من دون أدنى حس بالمسؤولية القانونية والأخلاقية والإنسانية. لقد أراد هتلر أن يسيطر على العالم بقوة السلاح ويجسّد تفوّق الجنس الآري على العالم بأسره، والولايات المتحدة وحاشية السوء المحيطة بها لا تقل شأنًا في هذا المجال.